اقتصاد المدرسة وتوظيف إمكانيات المجتمع المحلي في العراق الشراكة وحدود التعاون المنتج "رؤيا مستقبلية"

أ.م.د. محمد عامر جميل
المديرية العامة تربية بغداد الرصافة الأولى
Malamry267@gmail.com

أ.د. صباح مهدي رميض
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية
Sabahrmaid@yahoo.com

الملخص

استهدفت الدراسة الإجابة على الفرضيات الآتية: –

- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الحسابي وبين المتوسط الفرضي لأداة اقتصاد المدرسة.
- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الحسابي وبين المتوسط الفرضي لأداة المجتمع المحلي.
- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)بين المتوسط الحسابي وبين المتوسط الفرضي على وفق متغيرات (النوع الاجتماعي الإدارة ذكور –اناث، وعدد سنوات الخدمة ، والتحصيل الدراسي، وعدد الدورات التدريبية للإدارة)، وللتحقق من فرضيات الدراسة استعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وقاما ببناء اداتا الدراسة الأولى خاصة باقتصاد المدرسة وبلغت عدد فقراتها (١٣) فقرة ، في حين بلغت الأداة الثانية المجتمع المحلي من (٣٢) فقرة موزعة على اربع مجالات ، وتم التأكد من صدق وثبات اداتا الدراسة عن طريق عرضهما على مجموعة من المحكمين في اختصاصات متعددة، وتم تحليل البيان المّجمعة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي لأداة اقتصاد المدرسة وان الفروق الملاحظة بين المتوسطين هي فروق حقيقية ولصالح متوسط العينة، كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الفرضية والمتوسطات الحسابية لأداة المجتمع المحلي ولصالح المتوسطات الفرضية، واوصت الدراسة بإلزام وزارة التربية حث إدارات المدارس الإعدادية البحث عن فرص التمويل الذاتي عن طريق توظيف إمكاناتها وقدراتها لتقديم خدمات موجهة للمجتمع المحلي ، فضلاً عن تغطية أنشطتها المدرسية ومنحها فسحة من الحرية عند التطبيق .

الكلمات المفتاحية: اقتصاد. مدرسة. المجتمع المحلي. الشراكة. رؤيا.

School Economy and the implementation of the Community's Potentials; Parternership and Iraqi Local Limits of productive Cooperation – vision of the future

Abstract

three hypotheses The research aims at verifying the following

-the is no difference of statistical significance at (0,05) level between the arithmetic meen and the theoretical mean of the school economy tool.

- the is no difference of statistical significance at (0,05) level between the arithmetic meen and the theoretical mean of the school local community tooh.

- the is no difference of statistical significance at (0,05) level between the arithmetic meen and the theoretical mean of the school of the variabies of(gender of administrators (maieL -femalel ,years of experience ,academic achievement, and number of training courses attended)

ln order to verify these hypotheses,the researchers have adopted an analytic survey approach and have designed a (13-item) tool for the school economy and a (32-item) tool for the local community divided into four domains .

The validity and reliability of both tools were approved by a jury of experts from different specialization fields .
The Collected date were analyzed to find out the arithmetical means and standard deviations.
The results show following;-
-The are difference of statistical significance between the theoretical mean and the arithmetic mean of the school economy tool . The observed differences between the two means are real in favor for the sample mean .
-The are difference of statistical significance between the theoretical mean and the arithmetic mean of the school economy tool . The observed differences between the two means are real in favor for the theoretic mean .

The researchers recommend that the ministry of Education has to urge the secondary schools administrations to seek for funding opportunities by utilizing their potentials and capabilities for local community services as well as providing finance coverage for activities with free application procedures.

إشكالية الدراسة

حددت إشكالية الدراسة في غياب الشراكة المنتجة بين قطاعي المؤسسات التربوية (المدارس) والمجتمع المحلي وافتقار سبل الاستثمار الأمثل للموارد من قبل إدارات المدارس ،إذ لا يمكن التضحية بجهد ووقت المتعلمين وهم القوى الشابة القادرة على العمل والإنتاج والمعلمين وفق كفاياتهم العلمية والعملية ، فضلاً عن ذلك كفاية الجهاز الإداري والفني وبالتالي التفريط بالنفقات المالية المخصصة والموارد المادية واستهلاكها بدون الاستثمار الأمثل لذا باتت الحاجة قائمة لوضع خطط الاستثمار المنتج وفق ماهو متاح من الامكانيات المادية والبشرية في العراق .

أكدت هذه اهداف الآلفية التي وضُعت في إطار منظمة الأمم المتحدة اذ تم تحقيقها عام ٢٠١٥ لتضع الخطوة الأولى نحو توجهها والاعتماد على المنتجات المعرفية والمهنية الممثلة بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تتضمن المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي بالتعاون مع القطاع الخاص، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية. www.alecso.org

أهمية الدراسة

وظف الاستثمار في ميدان التعليم ان حُول العديد من المؤسسات التربوية (المدارس) الى وحدات منتجة فمخرجاتها قائمة على خدمة المجتمع المحلي وعن طريق ذلك تجد إدارات المدارس الكثير من الموارد المالية للقيام بوظائفها وتطوير عملها تحققت الأعباء المالية على الدولة ، والتي كان من الممكن زيادة الأنفاق عليها والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (البدراوي،١٩٨٥) اذ اكدت هذه الدراسة على ان الدول التي اتبعت النظام الاشتراكي كانت سباقة في تطوير نماذج متقدمة لجعل مؤسساتها التعليمية وحدات منتجة ، ففي الاتحاد السوفيتي (سابقاً) مثالاً طبقت تجربة إنشاء مصانع شبيهه بالوحدات الإنتاجية في المدارس هدفها تدريب المتعلمين على انتاج معدات عملية وأدوات يدوية ونماذج تدريبية والعاب مختلفة تزود بها المدارس الأخرى فضلاً عن توفير احتياجاتها من الأدوات والمستلزمات واتفقت مع هذا الرأي دراسة (Tarawneh,1996;p102) على أن وضع مرافق المدرسة وامكاناتها في خدمة المجتمع المحلي ومنها الاستخدام المشترك لمباني المدرسة ومنشأتها ، واستخدام الساحات والملاعب لإقامة المهرجانات الاجتماعية والرياضية، والعروض المسرحية والإفادة من الخبرات المتوافرة في المدارس لإقامة الدورات التدريبية وبرامج محو الأمية وغيرها من أوجه التعليم المستمر.(Tarawneh,Sawaqed,1996;p102) ، قد تؤكد حقيقة تفعيل واستثمار الموارد المحلية في تطوير المدارس وزيادة كفاءتها **وعلى هذا النحو تعرض أهمية الدراسة وفق الآمور الآتية : –**

اولاً: –الكفاية المالية للمدرسة للأنفاق على أنشطتها التربوية المختلفة ومنها الاكتفاء الذاتي.

ثانياً: –توظيف امكانات وطاقات المدارس بعد الدوام الرسمي والعطلتين الربيعية والصيفية وذلك بتقديم برامج تدريبية ومشروعات مهنية لتسهيل الانتقال من المدرسة الى العمل.

ثالثاً: –استهدفت الدراسة توظيف اقتصاد المدرسة وامكانيات المجتمع المحلي في انتاج مشروعات مشتركة تنعكس نتائجها على الطرفين بصيغة تبادل المنفعة.

رابعاً: –فتح أفاق للتعاون بين إدارات المدارس والقوى المنتجة في المجتمع المحلي، وبالتالي توفير فرص عمل مناسبة للعاطلين عن العمل كل حسب امكانياته ومؤهلاته.

خامساً"–إيجاد مصادر تمويل جديدة الى إدارات المدارس الى جانب المصادر التقليدية المعروفة على أن ينظم ذلك وفق أليات

سادساً: –توثيق أواصر الترابط بين المجتمع المحلي وإدارات المدارس عن طريق تقديم الخدمات للمستفيدين بكلفة واطئة ونجاحات مضمونة.

أهداف الدراسة

أولاً: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الفرضي وبين المتوسط الحسابي لأداة اقتصاد المدرسة.

ثانياً: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الفرضي وبين المتوسط الحسابي لأداة المجتمع المحلي.

ثالثاً: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الفرضي وبين المتوسط الحسابي على وفق متغيرات (النوع الاجتماعي الإدارة ذكور – أناث ، سنوات الخدمة، التحصيل الدراسي ، الدورات التدريبية للإدارة).

حدود الدراسة

حُدد الإطار المكاني للدراسة في المدارس الإعدادية للبنين والبنات ضمن قاطع حدود المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الأولى / العراق للعام الدراسي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

تحديد المصطلحات

لا يوجد هناك ما يستدعي التعريف في تحديد المصطلحات سوى اقتصاد المدرسة والمجتمع المحلي: –

- **اقتصاد المدرسة:** –هو فرع من الاقتصاد الساعي الى تطبيق الفكر الاقتصادي في ميدان التعليم هدفه ترشيد الانفاق وإعداد الملاكات البشرية اللازمة لتغطية عناصر العمل بكفاية عالية بأقل جهد ووقت وتكلفة ممكنة. (الراشد،٢٠٠٥: ٣٢)
- **التعريف النظري للباحثان:** –يعني بيان وتوظيف قدرة إمكانات المدرسة على اكتفائها الذاتي بوساطة استثمار التعليم مع الافراد والمؤسسات المرتبطة بالمجتمع المحلي أولاً، أو مدى الإفادة منه كمورد داعم لإدارة المدرسة ثانياً.
- **التعريف الاجرائي:** –الدرجة الكلية التي تحصل عليها "الفئة المستهدفة من التطبيق" وذلك عن طريق اجاباتهم على الفقرات المعدة لهذا الغرض.
- **المجتمع المحلي العراق:** –جميع الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم بوساطة شراكة فاعلة وإيجابية مع أفراد المجتمع ومؤسساته لضمان استمرارية هذه الأنشطة، بتظافر الجهود الأهلية مع إدارات المدارس نحو استثمارات فضاءاتها وسد الاحتياجات اليومية والاكتفاء الذاتي (سالم ،٢٠٠٦ :٣٦)
- **التعريف النظري للباحثان:** –يقصد به العلاقة التشاركية بين إدارات المدارس والمجتمع المحلي (افراد ومؤسسات) مما يؤدي ذلك الى تحقيق الأهداف العلمية والتربوية والاجتماعية والنفع العام المتبادل.
- **التعريف الاجرائي:** –الدرجة الكلية التي تحصل عليها "الفئة المستهدفة من التطبيق" عن طريق اجاباتهم على الفقرات المعدة لهذا الغرض.

الإطار النظري

لم تعّد التوجهات التربوية الحديثة قاصرة على عمليات التنشئة الاجتماعية المجردة من معطيات الواقع وتحديات المستقبل ، بل هناك دعوات لتحقيق الإصلاحات التربوية التي تزيد أمكانيات الأنظمة التربوية وتأثيرها بمحيطها المحلي ، فضلاً عن ذلك إعداد جيل قادر على مواكبة المستجدات المعاصرة، وإيجاد الحلول الإبداعية لمشكلات المجتمع ، لذا يلزم الاهتمام بعمليات انتاج المعرفة والعمل على حُسن إدارتها، لتحسين النمو المهني والتعليمي للأفراد ، عن طريق الإفادة الكبيرة من مجالات اقتصاد التربية في تحقيق الأهداف الاجتماعية وتطبيق مفهوم التعليم للجميع .(العذاري والدعمي،٢٠١٠ :١٢٦)، لذا تسابقت الأنظمة التعليمية الى التوجه نحو الإنتاج والابداع في سبيل حجز مكان لها للمنافسة ضمن قوائم التميز في ظل تصاعد سيطرة قوة المعرفة والتكنولوجيا على غيرها ، وبما ان النقلة النوعية التي احدثتها الثورة التكنولوجيا والعلمية هي تربوية في المقام الأول ، فان الاستثمار والشراكة المجتمعية أصبحت أكثر فائدة لدعم وتحسين الأداء ، لذلك فان الاهتمام في بناء نظام تعليمي قادر بمكنوناته الأساسية (المعلم، المتعلم، المنهاج، البيئة التعليمية، فضاءات المدارس وبيئتها المحيطة بها) على مواكبة مبادئ اقتصاد التربية وتوظيفها في مجال تحسين العملية التعليمية . (كافي، ٢٠٠٩ :١٣٩)

وتأسيساً على ذلك تظهر الحاجة الى مجموعة من المعايير والظروف الملائمة لتحقيق شراكة الاستثمار في المؤسسات التربوية منها ما يرتبط في مجال إعداد القوى البشرية المؤهلة في ميدان الإدارة علمياً ومهنياً، فضلاً عن توفير الأجواء الملائمة للمعرفة والقدرة على حل المشكلات التربوية، ومنها ما يتعلق بالمجال الاقتصادي الذي يتطلب زيادة إدراك الافراد المستثمرين والشركات الاقتصادية بأهمية اقتصاد المدرسة وانعكاساتها على القدرة في جذب المستثمر في المجتمع المحلي للمدرسة.

مبررات التوجه نحو اقتصاد المدارس

اتجه الباحثان في بيان المبررات والحاجة الى تنمية افاق اقتصاد المدرسة على الأمور الآتية: –

أولاً: –تزايد نفقات التعليم على المستويين المادي والبشري المتزامن مع الزيادات السكانية المتزايدة من جهة، وضعف التمويل المركزي من الإدارة الحكومية من جهة أخرى، لذا أصبحت الحاجة قائمة للتفكير بتفعيل اقتصاد المدرسة.

ثانياً: –حاجة المدارس الى تعزيز أواصر الصلات مع المجتمع المحلي سواء أكان ذلك عن طريق أولياء أمور الطلبة أو غيرهم، تحقيقاً لمتطلبات بناء بيئة تعليمية ناجحة. (احمد،٢٠١٢ :١٧٠)

ثالثاً: –تزايد نسبة الاستهلاك سواء في البنية التحتية للمدارس، أو المستلزمات والأجهزة والأثاث، وبالتالي يتطلب المزيد من النفقات التي لا تتوافق مع الموارد المركزية الحكومية المخصصة لها، لذا يلزم التوجه نحو اقتصاد المدرسة والاكتفاء بالتمويل الذاتي.

وأشرَ الباحثان لرؤية وزارة التربية والتعليم القطرية (٢٠٠٢) في مشاركة القطاع الخاص في المؤسسات التعليمية والقائمة على الآتي: –

أولاً: –ان مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات مؤثرة لأنها تعمل على استقطاب مخرجات مؤسسات التعليم، لذا يجب ان تستثمرها في التنمية البشرية عن طريق دعم المؤسسات التعليمية جنباً الى جنب في استثماراتها التجارية الأخرى، ويمكن أن توظف تلك الإمكانيات على مستوى المجتمع المحلي للمدارس عينة الدراسة.

ثانياً: –ان التصور المستقبلي للتعليم في القرن الحادي والعشرين يحتم تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم وقطاعات المجتمع الأخرى، إذ أصبح هذا التوجه الخيار الستراتيجي للتخلص من العملية التعليمية التقليدية.

ثالثاً: –ان الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات التربوية لا تقتصر على الدعم المالي فقط، وانما تؤدي الى شراكة حقيقية بين التعليم والاقتصاد، مما يؤدي الى تعزيز الروابط بين مخرجات التعليم وسوق العمل فضلاً عن تحديد الرؤى المشتركة حول المخرجات التعليمية. (وزارة التربية القطرية ، ٢٠٠٢)

ولهذا فأن تطبيقات هذا التوجه ستحول العديد من المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية الى وحدات منتجة ، إذ أصبحت تقدم خدمات ومنتجات الى المجتمع المحلي ، فيتعلم الدارس ويكتسب مهنة ، بل ويكتسب دخلاً عندما يسخر قواه وبالتالي تستطيع

المدارس إيجاد موارد مالية للقيام بوظائفها وتطوير ذاتها مخففة بذلك من الأعباء المالية على الدولة ، فضلاً عن ذلك ما يتيحه هذا الأسلوب من الدراسة من اتاحة الفرصة امام المتعلمين لأنماء مهاراتهم وقدراتهم وتكوين شخصياتهم المستقلة وهذا لن يحدث ما لم يكن هناك انفتاح حقيقي على المجتمع المحلي وتحديد أليات استثماره .

تشخيص مستوى التحديات المواجهة لتطبيقات اقتصاد المدرسة

أولا: –التحديات البشرية والاجتماعية: لا شك انه من المؤشر ان فلسفة اقتصاد التربية وأهدافها لا تحضى بقبول الاتجاهات الاجتماعية والتي تتراوح ما بين مؤيد لها كما في الدول المتقدمة، وبين الرافض لها في الدول النامية التي تعاني من آزمات تتمثل في تدني مستوى التعليم، وضعف استثمار الطاقات البشرية، فضلاً عن ضعف الدعم الأسري والمجمعي.

ثانياً: –التحديات التطبيقات الإدارية: تتمثل في السياسات والأنظمة والتشريعات العامة، ومدى ترتيبها لمستوى الأولويات في حاجات أقتصاد التربية، ومدى توافق سياسة المؤسسات التربوية مع التوجهات العامة لسياسة الدولة والرغبة في تحقيق اقتصاد التربية وتسخير الخطط والإدارات الداعمة لتنفيذه، وفي هذا المجال تؤثر أنماط الإدارة التقليدية على توفير البيئة المناسبة لتفعيل اقتصاد المدرسة بينها وبين الشراكة المجتمعية، وتظهر ضعف العلاقة بين البيئة التعليمية والمجتمع المحلي في حالة وجود قصور في فهم القوى المتعلمة لمجالات سوق العمل.

ثالثاً: –التحديات الاقتصادية: ان تراجع مستوى الدعم المالي للمؤسسات التربوية يؤثر سلباً على امكانية توفير البيئة المناسبة للشراكة المجتمعية ولا سيما في ظل استمرار اعتماد المؤسسات التربوية على الموارد المركزية الحكومية لها لذا تسعى في ظل الآزمات المالية الحفاظ على نسبها المالية التي لا تسد حاجاتها الأساسية وحاجات المجتمع (David,2010;p67) ، وقد ظهرت تلك الحقيقة في ظل الأزمات الأخيرة التي عصفت بالاقتصاد العراقي وتراجع أسعار النفط .

تجارب التحديث وتطبيقاتها العملية في ميدان التنمية والأنتاج

طور الزعيم المهتما غاندي فكرة التعليم الأساسي بوصفه مدخلاً للإصلاح الاجتماعي في الهند ، وذلك بجعل محور تدريس الحرف اليدوية اساساً لتزويد متعلمي المدارس بمهارات حيوية قابلة للتطبيق من اجل تطوير الحياة الريفية ، وإعادة بنائها بسواعد أبنائها كهدف أسمى للتربية المدرسية (رسنج، ١٩٨٨ :١٠٧)، وبذلك يكون التعليم والعمل المنتج للمجتمع سبيلاً للقضاء على الفقر وبلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية والحد من البطالة ، وتحسين ظروف العمل ، وإيجاد فرص للتربية الأساسية الموحدة التي تقضي بأن التعليم النظري عن طريق التدريب المهني والعمل اليدوي يجعل العمل المنتج المحور الذي تدور حوله المناهج التعليمية وما استلزمه ذلك من ضرورة توفير التعليم المجاني والالزامي لمدة سبع سنوات ولجميع أطفال الهند ، على ان يكون هذا التعليم مركزاً حول اشكال العمل اليدوي المنتج مع التأكيد على القيم الاجتماعية المنشودة، كالاكتفاء الذاتي وكرامة العامل في ميدان عمله . (مالكوم ،١٩٨٣ :١٤٠)

وفي "البرنامج التنزاني "الذي حمل اسم التربية من اجل الاكتفاء الذاتي، الذي أستهدف تحفيز التلاميذ ذاتياً الى اتخاذ مواقف إيجابية اجتماعية مسؤولة حيال العمل القائم، ولإنجاح البرنامج خصص لكل مدرسة قطعة أرض، أو مشغل لتوفير الموارد الغذائية الضرورية للمجتمع المحلي بما يساهم في زيادة دخل ذلك المجتمع. (روزلين ، ١٩٨٦ :٧)

وربما كانت تجربة "تترانيا" الرائدة في ربط التعليم بالعمل والإنتاج، التي طورت ثلاث برامج تعليمية مرتبطة بالعمل، تنفذ بوساطة مدارس النهوض الجماعية بالقرية والزراعة والصناعة، إذ يتمُ تنظيم سكان الريف في صورة تعاونية ذات الاكتفاء الذاتي للتنمية الريفية المتكاملة، فيدرب التلاميذ في ميادين الزراعة والمهارات التقنية الريفية، وتقدم برامج تعليمية لمحو أمية الراشدين العاملين المتصلة بالمهن. (منظور ،١٩٨٧ :٦٧)

عموماً حققت هذه التجارب نتائج مهمة بينت ربط المدارس وصلاتها بالحياة والعمل والتنمية والإنتاج عن طريق الآمور الآتية: –

أولاً: –توظيف إمكانيات المدارس وأشغال فضاءاتها بعد الدوام وفي العطل الرسمية، وتقديم برامج تدريبية ومشروعات مهنية لتسهيل الانتقال من المدرسة الى العمل، وتقديم الأنشطة الرياضية والفنية والترفيهية وعقد الندوات وحل المشكلات الاجتماعية والبيئية.

ثانياً: –قدمت المدارس برامج لإعادة تدريب الشباب العاملين في مؤسسات الاعمال والإنتاج الراغبين في تعلم مهارات ووظائف جديدة، تتطلب مهارات حديثة أو مساعدتهم في تغيير وظائفهم كلما دعت الحاجة لذلك.

ثالثاً: –التعليم في المستقبل المنظور سيكون على صورتين الأولى التعليم في المنازل، والثانية في مواقع العمل، لان التعليم المقيد بحدود الزمان والمكان سيصبح غير ملائم لمجابهة متطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع المتزايدة. (سليمان، ٢٠٠٤ :٢٦٥)

وتحرص إدارات المدارس الواعية الى دراسة المجتمع المحيط بها لتتمكن من ممارسة أثرها المطلوب، وهذا يفرض عليها استحداث شراكات اقتصادية مستدامة توثق صلاتها مع المجتمع المحلي، لذا أصبح موضوع الشراكة المجتمعية مع المؤسسات التربوية واقعاً عالمياً تفرضه التغيرات والتطورات المتسارعة، إذ أن مسؤولية الإعداد النوعي للمتعلمين لم تعد تقتصر على المؤسسات التربوية "المدارس" وحدها ، إذ دخلت مرحلة جديدة يتعين عليها مد جسور التواصل المستدام مع البيئة المحلية ، والعمل على تعزيز الجهود المشتركة لتحقيق الأهداف المطلوبة منها، بل ان نجاح المدارس في تحقيق أهدافها يعتمد على مدى مشاركتها بمجتمعها، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات ومنها دراسة (merennda,2000) التي اشارت الى ان المشاركة المجتمعية تسعى لمواجهة قلة الموارد المتاحة للتعليم ، والعمل على تعزيز تحصيل الطلاب ،وربط المخرجات التعليمية بسوق العمل ، فضلاً عن مساعدة المتعلمين على تفهم مستقبلهم الوظيفي، كذلك دراسة (الحمدان ، ٢٠٠٧) التي اشارت الى أهمية المشاركة المجتمعية في تحويل المشروعات التعليمية للمدارس الثانوية ،فضلاً عن دراسة (القمي، ٢٠٠٧) التي كشفت عن نتائج المتغيرات الدولية والمحلية وشكلت ضغطاً على نوعية مخرجات التعليم ، وبما ان المؤسسات التعليمية غير قادرة على تلبية حاجات هذه المتغيرات فقد بدت الحاجة ضرورية لأشراك القطاع الخاص في تقديم الاسناد للخدمة التعليمية .

وفي هذا الجانب يرى (الخطيب،٢٠٠٦) ان الاهتمام بمشاركة منظمات ومؤسسات المجتمع المحلي في التعليم يعود لأسباب عدة منها الآتي: –

أولاُ: –ضعف قدرة الكثير من الحكومات المركزية والمحلية على تحمل تمويل وإدارة وتوفير التعليم لجميع الافراد بنفسها، نتيجة لتزايد اعداد السكان من جهة، والى توفير تعلم نوعي للجميع من جهة ثانية.

ثانيا: –التوجه نحو شيوع مبادى الديمقراطية واللامركزية في اتخاذ القرارات والشراكة الفاعلة تحتم ضرورة اشراك مؤسسات المجتمع المحلي والافراد المستثمرين في عملية صنع القرارات وتمويل وإدارة العملية التعليمية.

ثالثاً: –حاجة المؤسسات التربوية الى أفكار المجتمع المحلي والتي قد تتوافر عن طريق الافراد والمؤسسات غير الحكومية كون الحكومات المركزية والمحلية مقيدة بسلسلة من التعقيدات البيروقراطية في كثير من الأحيان. (الخطيب ،٢٠٠٦ :٣٦)

وهذا ما أكدته دراسة (الحبشي،٢٠٠٩) كذلك التي اشارت الى ان المشاركة المجتمعية وان كانت مطلوبة من الفئات والهيئات والشرائح الاجتماعية الاخرى، الا انها مطلوبة بالدرجة الأساس من أولياء الأمور، فهم أصحاب الشأن في عمليتي التعليم والتعلم وبالتالي فان دورهم هو الأكبر حجماً وتأثيراً على الرغم من طبيعة الفوارق المعاشية والاجتماعية بينهم . (الحبشي ،٢٠٠٩ :١٢١)

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحثان ان مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية ضرورة حتمية بصفتها مسؤولية اجتماعية، فضلاً عن مشاركتها التضامنية مع الحكومة المركزية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما بعد التوجه الكبير نحو اقتصاد الاسواق وخصخصتها.

مجالات الشراكة المدرسية مع قطاعات المجتمع: –

أولاً: –الأستثمار التربوي ويتمثل بالآتي: –

- انشاء المدارس والمراكز البحثية والمعاهد الأهلية وصيانتها المستدامة.

- صناعة وتسوق التغذية المدرسية.

الأنشطة الإعلامية والأدبية والثقافية والدينية الموجهة لفئات المتعلمين.

ثانياً: –توفير المستلزمات والمواد الدراسية داخل فصول الدراسة وتكون عن طريق تقديم الشركات التجارية او المنظمات غير الربحية في محيط مجتمع المدرسة معلومات ساندة لإدارات المدارس بخصوص سهولة إيصال الرسالة التربوية، مثل توفير بعض المواد والكتب على شكل أشرطة فيديو، أو برامج، او ملصقات، او نماذج نشاط ويتم تزويد المدارس بهذه المستلزمات مباشرةً اوعن طريق الاطلاع عليها في مواقع شبكة الانترنيت.

ثالثاً: –استثمار التقنية الالكترونية وتتمثل في استعمال وسائل الاتصال المتنوعة في المدارس عن طريق تزويد المدارس بالأجهزة والمعدات وتوفير المختبرات والتلفزيونات وخدمات الانترنيت مجاناً مقابل السماح لهذه الشركات بث بعض الإعلانات التجارية للمتعلمين وقد يوفر كل هذه الخدمات بعض الفئات المتمركزة في محيط المدرسة وبجوارها.

رابعاً: –خصخصة القطاع التعليمي عن طريق التعاون بين مؤسسات التعليم العام والقطاع الخاص الذي يمثل في بعض جوانبه مشاركة المجتمع المحلي.

خامساً: –إقامة الأسواق الخيرية داخل المدارس بأسعار مخفضة على ان يتم دفع ايراد هذه الحملات أو جزء منها الى المدارس ويكون ذلك بمشاركة المجتمع المحلي ومستوى تنظيم علاقاته مع أصحاب الشركات أو المؤسسات على المستوى الداخلي (المحلي) والخارجي.

سادساً:– بالإمكان استثمار المجتمع المحلي عن طريق فتح المشاريع المشتركة مع المدارس، والعمل على تطوير البنية التحتية للمدارس أو إضافة مرافق وانشاءات جديدة وهذا الأمر مرتبط بمستوى المردود المادي القائم على التعاون بين الطرفين ويكون الهدف من ذلك توفير المباني والعمل معاً على توفير التمويل اللازم وتخفيض النفقات المرتبطة بذلك وهذا ما أكدته دراسة (بكار،١٩٩٩) التي بينت ان النهوض بالتعليم بحاجة ماسة الى مساهمة الافراد المستثمرين والمنظمات غير الحكومية جميعاً، وعلى جميع المستويات، فالحلول المقدمة لحل معوقات التعليم ينبغي ألا تكون ثمرة قطاع واحد، وأنما ثمرة كل من يعنيه أمر تطوير التعليم. (بكار، ١٩٩٩ :٤٣٧)

ويرى الباحثان ان محدودية الموازنة المخصصة لقطاعي التربية والتعليم تقف حائلاً دون تنفيذ برامج الإصلاح والتطوير، فأن النظم التربوية باتت بأمس الحاجة الى من يقدم لها الأسناد في تنفيذ مهامها وتطوير مشاريعها التعليمية والمهنية، فضلاً عن حاجتها لمسايرة ركب التقدم والتطور والحداثة في الميدان التربوي وهذا لن يحدث ما لم تكن هناك شراكات مجتمعية فاعلة خطوتها الرئيسة بناء اقتصاد مدرسي مدروس ومنظم ومستدام.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تضمن الفصل وصفاً للإجراءات التي اتبعها الباحثان في تنفيذ الدراسة، ومنها التعريف بمنهج ووصف حجم المجتمع وعينته ودراستها، وإعداد اداتا الدراسة (الاستبانة) مع التأكد من صدقها وثباتها، فضلاً عن الأساليب الإحصائية التي استعملت في معالجة النتائج وتقويمها وهي الاتية: –

أولاً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق نتائج فرضيات الدراسة استعمل المنهج الوصفي التحليلي الذي يسعى الى دراسة الظاهرة او الحدث أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أهداف الدراسة دون تدخل الباحث فيها. (الاغا، والأستاذ، ١٩٩٩ :٣)

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من مدراء ومديرات المدارس الإعدادية التابعة إدارياً الى المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الأولى، والبالغ عددهم (١٠٢) مديراً ومديرة بواقع (٤٦) مديراً و(٥٦) مديرة على وفق احصائيات المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة

الأولى / قسم التخطيط التربوي م للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد اعّد الباحثان ان عينة الدراسة هي مجتمع الدراسة الأصلي، وفيما يلي جداول(١)،(٢)،(٣) ،(٤) لبيان توزيع أفراد مجتمع وعينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة ونسبها المئوية وموضحة في سياق احصائيات الجداول ادناه .

جدول (١)

توزيع افراد مجتمع الدراسة ونسبها المئوية

النوع الاجتماعي(الجندر)	العدد	النسبة المئوية %
مدير	٤٦	٤٥
مديرة	٥٦	٥٥
المجموع	١٠٢	١٠٠

جدول (٢)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة ونسبتها المئوية

سنوات الخدمة بالإدارة	العدد	النسبة المئوية %
من(١) سنة الى(٥) سنوات	٣٤	٣٣
من(٥) سنوات الى(١٠)سنوات	٣١	٣٠
من (١٠) سنوات فأكثر	٣٧	٣٧
المجموع	١٠٢	١٠٠

جدول(٣)

توزيع افراد عينة الدراسة على وفق متغير التحصيل الدراسي ونسبها المئوية

الشهادة	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم	٢٢	٢٢
بكالوريوس	٥٥	٥٤
دراسات عليا	٢٥	٢٤
المجموع	١٠٢	١٠٠

جدول (٤)

توزيع افراد عينة الدراسة على وفق متغير الدورات التدريبية ونسبها المئوية

العينة	من (١) سنة الى(٥) سنوات دورة واحدة	من (٥) سنوات الى(١٠) سنوات دورتان	من(١٠) سنوات فأكثر ثلاث دورات
١٠٢	٢٠	٣٠	٥٢
النسبة المئوية %	٢٠	٢٩	٥١

ثالثاً: أداتا الدراسة

أستعمل الباحثان الاستبانة أداة لدراستهما، إذ تعدُ أداة ملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات والحقائق المرتبطة بواقع معين هذا وقد اعتمد الباحثان في بناء أداة الدراسة المصادر الآتية: –

- الاطلاع على المعطيات التربوية والأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة والاتجاهات الحديثة لموضوع الدراسة.
- الإفادة من خبرة الباحثان الميدانية والتطبيقية في المجال التربوي وتوظيفها في صياغة فقرات الاستبانة.
- استشارة بعض المختصين في المجال التربوي حول مجالات الدراسة وفقراتها.

بعد الانتهاء من هذه الإجراءات تم تحديد المجالات الرئيسة للاستبانة وكانت على الشكل الآتي: –

أولاً: –القسم الأول تضمن معلومات عامة عن الفئة المستهدفة (إدارات المدارس الإعدادية) التابعة لحدود المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الأولى تمثلت بـ(النوع الاجتماعي (الجندر) مدير – مديرة، عدد سنوات الخدمة بصفة مدير، التحصيل الدراسي ، عدد الدورات التدريبية بالعمل الإداري).

ثانياً: القسم الثاني تضمن فقرات الاستبانة، إذ بلغت عدد فقرات استبانة اقتصاد المدرسة (١٣) فقرة، اما استبانة المجتمع المحلي تكونت من أربعة مجالات أولها مجال المشاركة المجتمعية في التعليم وضمت (٩) فقرات، والمجال الثاني الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي ضم (٧) فقرات، في حين ضم مجال المؤسسات ذات الصلة بالمدارس (٨) فقرات، وأخرها مجال مؤسسات الاعلام ضم (٨) فقرات.

إذ تم استعمال مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات الاستبانة وكما موضح في الجدول (٥)

جدول (٥)

يوضح مقياس ليكرت الخماسي

درجة التطبيق	معدومة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
العينة	١	٢	٣	٤	٥

أختار الباحثان القيمة (١) للإجابة موافق بدرجة معدومة جداً وبذلك يكون الوزن النسبي (٢٠%) وهو يتناسب مع الاستجابة موافق بدرجة معدومة جدا.

رابعاً: صدق وثبات أداتا الدراسة

يعدُ الاختبار الصادق هو الاختبار القادر على قياس السمة أو الظاهرة التي وضع لأجلها أي قدرته على قياس ما وضع من أجل قياسه (مجيد، ٢٠٠٧: ٨٦)، وقد تم التحقق من صدق اداتا الدراسة عن طريق اعتماد الصدق الظاهري كون الدراسات التربوية المماثلة لهذه الدراسة اعتمدته' لأنه يعدً من أهم الشروط الواجب توافرها في المقاييس التربوية والنفسية وفقدان هذا الشرط يعني عدم صلاحية الأداة، فضلاً عن عدم اعتماد نتائجها.

لذا اعتمد الباحثان الصدق الظاهري عن طريق عرض أداتا الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في القياس والتقويم التربوي وطرائق التدريس والإدارة التربوية وعلم النفس التربوي وذلك للتأكد من مدى مناسبة الفقرات للمجالات التي نسبت لها ، فضلاً عن مدى كفاية أداتا الدراسة (الاستبانة) من حيث عدد الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية والإخراج ، فضلاً عن دعوتهم لإضافة أية فقرات أو تعديلات يرونها مناسبة ، وقد أعتمد الباحثان نسبة (٨٠%) فأكثر من موافقة المحكمين للدلالة على صدق فقرات الاستبانة وبموجب هذا الاجراء قام الباحثان بدراسة ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم وأجروا بعض التعديلات في ضوء توصياتهم لتعديل صياغة بعض الفقرات وتصحيح بعض الأخطاء اللغوية دون أن يخل ذلك التعديل بالمعنى المطلوب للفقرة المراد قياسها.

- **ثبات أداتا الدراسة**

للتأكد من ثبات أداتا الدراسة تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة (الفاكرونباخ) لأداتا الدراسة ككل. والجدول (٦) يبين ذلك

معامل الاتساق الداخلي (الفاكرونباخ)

المجالات	أداتا الدراسة	الاتساق الداخلي (الفاكرونباخ)
مجال	اقتصاد المدرسة	%83
المجال الأول	المشاركة المجتمعية في التعليم	%87
المجال الثاني	الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	%91
المجال الثالث	المؤسسات ذات الصلة بالمدارس	%92
المجال ارابع	مؤسسات الاعلام	%89
المجموع		%94

يتضح من الجدول (٦) ان معاملات الثبات مرتفعة، وقد تراوحت بين (83%) و(92 %) ولأداتا الدراسة ككل (94%) وهذا يدل على ان اداتا الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

خامساً: تطبيق أداتا الدراسة

تم تطبيق اداتا الدراسة على مجتمع إدارات المدارس الإعدادية (البنين والبنات) التابعة إدارياً لحدود المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الأولى في النصف الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بعد زيارتهم واللقاء بهم وتوضيح جميع حيثيات الدراسة من حيث تعبئة المعلومات الشخصية والإدارية المتعلقة بالقسم الأول من الاستبانة ثم حثهم على الإجابة على جميع فقرات الاستبانة وبهذا الاجراء تم الحصول على جميع الاستمارات الموزعة دون اهمال أي استمارة تذكر.

سادساً: الوسائل الإحصائية المستعملة في الدراسة

قام الباحثان باستعمال الأساليب الإحصائية الآتية: –

- معادلة الفا كرونباخ لإيجاد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- تحليل التباين الآحادي لإيجاد الفرق بين المتوسطات الحسابية على وفق فرضيات الدراسة.
- الاختبار التائي لعينتين مستقلتين.

عرض النتائج وتفسيرها

تناول الباحثان في هذا الفصل النتائج التي تم الوصول اليها عن طريق إجابات إدارات المدارس الإعدادية على اداتا الدراسة (الاستبانة) وذلك بهدف التعرف على اقتصاد المدرسة وتوظيف إمكانيات المجتمع المحلي لإدارات المدارس الإعدادية من وجهة نظرهم، ثم التحقق من فروض الدراسة، فضلاً عن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

للتحقق من الهدف الرئيس للدراسة يستوجب الإجابة على الفرضيات الآتية: –

الفرضية الأولى" لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الفرضي وبين المتوسط الحسابي لأداة اقتصاد المدرسة "

للتحقق من هذه الفرضية يتطلب التعرف على الفروق الإحصائية بين متوسط درجات العينة (إدارات المدارس الإدارية) والمتوسط الفرضي لأداة اقتصاد المدرسة عند مستوى دلالة (0,05) والجدول (٧) يوضح ذلك.

جدول(٧)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات اقتصاد المدرسة وقيمة ت المحسوبة

الاداة	عدد الفقرات	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية (0,05)
اقتصاد المدرسة	13	39	29,18	17,99	5,5129	1,66	101	دالة لصالح المتوسط الفرضي

وللتحقق من الفروق تم استخراج المتوسط الحسابي لإدارات المدارس الإعدادية البالغ (29,18) وانحراف معياري بلغ (17,99) ، كما تم استخراج المتوسط الفرضي للأداة البالغة (39)، ويلاحظ ان مستوى العينة أكبر من المتوسط الفرضي للأداة ، وللتحقق فيما اذا كان هذا الفرق ذو دلالة إحصائية تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة وظهر ان القيمة التائية المحسوبة البالغة (5,5129) أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1,66) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية بلغت (101)، وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي للأداة والمتوسط الحسابي وان الفروق الملاحظة بين المتوسطين هي فروق حقيقية ، وبما ان المتوسط الحسابي اصغر من المتوسط الفرضي للأداة فان الفرق لصالح متوسط العينة، وهذا مؤشر على إن إدارات المدارس الإعدادية ليس لديهم فكرة عن كيفية استثمار فضاءات المدرسة وانفتاح إداراتهم على المجتمع المحلي والمؤسسات المرتبطة بها ، الأمر الذي أدى الى الضعف العام في اداؤهم الإداري نحو تفعيل المسؤولية المشتركة مع المجتمع المحلي ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الحمداني ،٢٠٠٧) التي اشارت الى أهمية انفتاح المؤسسات التربوية على المجتمع المحلي والمشاركة في تمويل المشروعات التربوية للمدارس الثانوية .

الفرضية الثانية التي نصت على "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي لأداة المجتمع المحلي"

للتحقق من هذه الفرضية تطلب التعرف على الفروق الإحصائية بين متوسط درجات العينة (إدارات المدارس الإعدادية) وبين المتوسط الفرضي عند مستوى دلالة (0,05) والجدول (٨) يوضح ذلك.

جدول (٨)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أداة المجتمع المحلي وقيمة ت المحسوبة

المجال	عدد الفقرات	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية (0,05)
المشاركة المجتمعية في التعليم	9	27	17.55	9.98	9.5632	1.66	101	دالة لصالح المتوسط الفرضي
الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	7	21	16,66	15,67	2,7972	1,66	101	دالة لصالح المتوسط الفرضي
المؤسسات ذات الصلة بالمدارس	8	24	21,24	9,47	2,9435	1,66	101	دالة لصالح المتوسط الفرضي
مؤسسات الاعلام	8	24	19,33	13,8	3,4177	1,66	101	دالة لصالح المتوسط الفرضي
الدرجة الكلية	45	135	103,96	77,91	4,1482	1,66	101	دالة لصالح المتوسط الفرضي

وللتحقق من الفروق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات أداة المجتمع المحلي والبالغة (17,55)، (16,66) ، (21,24)، (19,33) على التوالي، والانحرافات المعيارية البالغة (9,98)،(15,67)،(9,47)،(13,8) على التوالي، ويلاحظ ان مستوى العينة أصغر من المتوسطات الفرضية لجميع المجالات ، وللتحقق فيما اذا كانت هذه الفروق ذو دلالة إحصائية تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة، وظهر ان القيمة التائية المحسوبة للمجالات الأربعة بلغت (9,5632)، (2,7972) ،(2,9435) ، (3,4177) على التوالي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1,66) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية بلغت (101)، وهذه يعني وجود فروق ذات دلالة بين المتوسطات الحسابية

والمتوسطات الفرضية لهذه المجالات ، وان الفروق الملاحظة هي فروق حقيقية ، وبما ان المتوسطات الحسابية اصغر من المتوسطات الفرضية فان الفرق لصالح المتوسطات الفرضية وبهذا تم التحقق من الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة التي نصت على" لا يوجد فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي على وفق النوع الاجتماعي الجندر (مدير –مديرة) لأداتا الدراسة "

وللتحقق من صحة الفرق تم استعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات عينة الدراسة (إدارات المدارس الإعدادية) لأداتا الدراسة وتم التوصل الى النتائج الموضحة في جدول (٩).

جدول (٩)

الاختبار التائي لأداتا الدراسة على وفق متغير النوع الاجتماعي الجندر (مدير–مديرة)

المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
اقتصاد المدرسة	مدراء	46	27,48	15,66	1,7169	1,984	100	غير دالة
	مديرات	56	22,13	18,47				
المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
المشاركة المجتمعية في التعليم	مدراء	46	16,94	8,94	1,2835	1,984	100	غير دالة
	مديرات	56	19,37	9,96				
المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	مدراء	46	15,47	14,68	3,1389	1,984	100	دالة
	مديرات	56	25,18	16,22				
المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
المؤسسات ذات	مدراء	46	20,31	8,99	1,3540	1,984	100	غير دالة

الصلة بالمدارس	مديرات	56	22,94	10,35				
المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
مؤسسات الاعلام	مدراء	46	18,99	11,13	3,0592	1,984	100	دالة
	مديرات	56	26,83	14,15				
المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الدرجة الكلية	مدراء	46	99,88	86,33	2,5672	1,984	100	دالة
	مديرات	56	133,87	11,33				

من النتائج المبينة في جدول (٩) يلاحظ ان المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة (المدراء) بلغ (27,48) واحراف معياري بلغ (15,66) وبدرجة حرية بلغت (100)، اما المتوسط الحساني لأفراد عينة الدراسة (المديرات) بلغت (22,13) وانحراف معياري بلغ (18,47) وبعد استعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين ظهر ان القيمة التائية المحسوبة بلغت (1,7169) وعند مقارنتها بالقيمة البالغة (1,984) وجد أنها اصغر من القيمة التائية الجدولية ، أي انها غير دالة احصائياً، وهذا يعني ان الفروق الملاحظة بين المتوسطين ناجمة عن عامل الصدفة وتكافؤ مكوني عينة الدراسة ، اما نتائج أداة المجتمع المحلي تم استعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لمعرفة ما اذا كان تباين المجتمعين (مدراء ، مديرات) متجانسين من حيث القيمة التائية المحسوبة لكل مجال من مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة البالغة (0,05) أذن بينت النتائج ان القيمة التائية المحسوبة لمجالي المشاركة المجتمعية في التعليم والمؤسسات ذات الصلة بالمدارس اقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (1984) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي (الجندر)،وهذا يعني لا وجود لتقديرات إدارات المدارس الإعدادية لدورهم في ممارسة الانفتاح على مؤسسات المجتمع المحلي كأداة لتغيير الواقع المحلي ، اما مجالي الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي ومؤسسات الأعلام فقد أظهرت النتائج ان القيمة التائية المحسوبة أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (1,984) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي(الجندر) ، بمعنى وجود توجهات لإدارات المدارس نحو منظمات المجتمع المحلي ومؤسسات الاعلام في عملهم الإداري .

الفرضية الرابعة نصت على " لا يوجد فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين تقديرات إدارات المدارس الإعدادية تعزى لمتغير سنوات الخدمة " والجدول(١٠) يوضح ذلك.

جدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداتا الدراسة على وفق متغير سنوات الدراسة

المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أداة اقتصاد المدرسة	من (1)سنة الى(5)سنوات	34	29,18	17,99
	من (5) سنوات الى(10)سنوات	31	27,13	19,7
	من (10) سنوات فأكثر	37	28,17	20,3
المشاركة المجتمعية في التعليم	من (1)سنة الى(5)سنوات	34	11,55	6,98
	من (5) سنوات الى(10)سنوات	31	18,23	26,88
	من (10) سنوات فأكثر	37	32,11	28,1
الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	من (1)سنة الى(5)سنوات	34	17,66	14,53
	من (5) سنوات الى(10)سنوات	31	18,33	13,16
	من (10) سنوات فأكثر	37	20,87	13,49
المؤسسات ذات الصلة بالمدارس	من (1)سنة الى(5)سنوات	34	21,24	19,47
	من (5) سنوات الى(10)سنوات	31	25,33	11,23
	من (10) سنوات فأكثر	37	26,8	12,68
مؤسسات الاعلام	من (1)سنة الى(5)سنوات	34	23,69	19,36
	من (5) سنوات الى(10)سنوات	31	15,66	13,48
	من (10) سنوات فأكثر	37	13,15	12,36
الدرجة الكلية	من (1)سنة الى(5)سنوات	34	20,664	15,666
	من (5) سنوات الى(10)سنوات	31	20,936	16,89
	من (10) سنوات فأكثر	37	24,22	30,216

والجدول (١٠) بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات مستوى اقتصاد المدرسة وتاسيساً على ذلك اعتمد الباحثان تحليل التباين الآحادي لمعرفة دلالة الفروق على وفق متغير سنوات الخدمة والجدول (١١) يبين ذلك.

جدول (١١)

تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق على وفق سنوات الخدمة

اقتصاد المدرسة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	29,185	2	14,593	0,037	0,964	غير دالة
داخل المجموعات	39,528.41	99	399,277			
المجموع	39,557.60	101				
المشاركة المجتمعية في التعليم	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	5,831.30	2	2,915.56	4,142	0,019	دالة لصالح أكثر من 10 سنوات
داخل المجموعات	69,689.28	99	703,932			
المجموع	75,520.58	101				
الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية

بين المجموعات	162,623	2	81,312	0,443	0,643	غير دالة
داخل المجموعات	18,166.73	99	183,502			
المجموع	18,329.35	101				
المؤسسات ذات الصلة بالمدارس	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	304,022	2	152,011	0,858	0,427	غير دالة
داخل المجموعات	17,545.73	99	177,23			
المجموع	17,849.75	101				
مؤسسات الاعلام	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	304,022	2	152,011	0,858	0,427	غير دالة
داخل المجموعات	17,545.73	99	177,23			
المجموع	17,849.75	101				
الدرجة الكلية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	1,082.47	2	541,235	3,009	0,054	غير دالة
داخل المجموعات	17,807.64	99	179,875			
المجموع	18,890.11	101				

إذ تم استعمال تحليل التباين الأحادي لمعرفة ما اذا كانت الفروق ذوات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات عينة الدراسة على وفق متغير سنوات الخدمة بصفة مدير ، ظهر ان القيمة الفائية المحسوبة لمجال المشاركة المجتمعية في التعليم والبالغة (4,142) ومستوى دلالة البالغة (0,019) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة (0,05) أي انها دالة احصائياً لصالح المدراء الذين لديهم سنوات خدمة (10سنوات فأكثر) ، اما المجالات الأخرى تبين انها غير دالة احصائياً كونها حصلت على مستوى دلالة أكبر من (0,05) ، ويمكن تفسير ذلك ان إدارات المدارس الإعدادية لا يولون اهمية كبيرة ووقت لهذه المجالات الثلاث و لا يعدوها من ضمن مهام اولوياتهم الإدارية الأمر الذي أدى الى شيه انقطاع المؤسسات التربوية عن إمكانيات المجتمع المحلي .

الفرضية الخامسة نصت على " لا يوجد فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين تقديرات إدارات المدارس الإعدادية تعزى لمتغير التحصيل الدراسي " والجدول(١٢) يوضح ذلك.

جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداتا الدراسة على وفق متغير التحصيل الدراسي

المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اقتصاد المدرسة	دبلوم	22	16,99	15,8
	بكالوريوس	55	20,94	17,51
	دراسات عليا	25	29,98	18,11
	دبلوم	22	29,36	14,79

المشاركة المجتمعية في التعليم	بكالوريوس	55	19,04	24,69
	دراسات عليا	25	16,92	25,91
الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	دبلوم	22	15,47	12,34
	بكالوريوس	55	26,14	10,97
	دراسات عليا	25	18,68	11,3
المؤسسات ذات الصلة بالمدارس	دبلوم	22	11,05	17,28
	بكالوريوس	55	23,14	9,04
	دراسات عليا	25	24,61	10,49
مؤسسات الأعلام	دبلوم	22	10,5	17,17
	بكالوريوس	55	13,47	11,29
	دراسات عليا	25	21,96	10,17
الدرجة الكلية	دبلوم	22	16,674	15,476
	بكالوريوس	55	20,546	14,7
	دراسات عليا	25	22,43	15,196

والجدول (١٢) بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات مستوى إدارات المدارس الإعدادية لأداتا الدراسة على وفق متغير التحصيل الدراسي وتأسيسا على ذلك ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية ذوات دلالة إحصائية (0,05) اعتمد الباحثان تحليل التباين الآحادي لمعرفة دلالة الفروق وكانت النتائج موضحة في الجدول (١٣)

جدول (١٣)

تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق على وفق متغير التحصيل الدراسي

اقتصاد المدرسة	**مجموع المربعات**	**درجة الحرية**	**متوسط المربعات**	**القيمة الفائية**	**مستوى الدلالة**	**الدلالة الاحصائية**
بين المجموعات	234.771	2	117,386	0,158	0,854	غير دالة
داخل المجموعات	73,639.73	99	743,836			
المجموع	73,874.50	101				
المشاركة المجتمعية في التعليم	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	2,205.49	2	1,102.75	3,696	0,029	دالة لصالح الدراسات العليا
داخل المجموعات	26,853.82	99	298,376			
المجموع	29,059.31	101				
الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	2,169.45	2	1,098.22	2,07	0,132	غير دالة

داخل المجموعات	47,746.47	99	530,516			
المجموع	49,942.92	101				
المؤسسات ذات الصلة بالمدارس	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	2,789,70	2	1,394.85	9,803	0	دالة لصالح الدراسات العليا
داخل المجموعات	12,805.88	99	142,288			
المجموع	15,595.58	101				
مؤسسات الاعلام	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	1,782.10	2	891,051	5,502	0,006	دالة لصالح الدراسات العليا
داخل المجموعات	14,576,51	99	161,961			
المجموع	16,358.61	101				
الدرجة الكلية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	414,633	2	207,317	0,918	0,403	غير دالة
داخل المجموعات	20,319.15	99	225,768			
المجموع	20,733.78	101				

تم استعمال تحليل التباين الآحادي لمعرفة ما اذا كانت الفروق ذوات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات عينة الدراسة على وفق متغير التحصيل الدراسي ظهر ان القيمة الفائية المحسوبة لمجالات المشاركة المجتمعية والمؤسسات ذات الصلة بالمدراس ومؤسسات الاعلام اقل من مستوى الدلالة البالغة (0,05) أي انها دالة احصائياً لصالح أصحاب الشهادات العليا ، اما المجالات الأخرى الممثلة باقتصاد المدرسة والاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي فهي غير دالة احصائياً كونها حصلت على مستوى دلالة اكبر من (0,05) ويعود ذلك الى نتيجة الدراسات والنظريات والمفاهيم التي تم اكتسابها اثناء الدراسة التحضيرية واهمية توظيفها في مجال الجانب الإداري .

الفرضية السادسة التي نصت على " لا يوجد فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين تقديرات إدارات المدارس الإعدادية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية في الإدارة " والجدول(١٤) يوضح ذلك.

جدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداتا الدراسة على وفق متغير الدورات التدريبية

المجال	العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اقتصاد المدرسة	دورة واحدة	20	15,593	14,403
	دورتان	30	19,543	16,113
	ثلاث دورات	52	28,583	16,713
المشاركة المجتمعية في	دورة واحدة	20	15,19	13,393
	دورتان	30	17,643	23,293

التعليم	ثلاث دورات	52	25,58	24,513
الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	دورة واحدة	20	14,073	10,943
	دورتان	30	20,04	9,573
	ثلاث دورات	52	27,38	9,903
المؤسسات ذات الصلة بالمدارس	دورة واحدة	20	9,653	15,883
	دورتان	30	21,743	7,643
	ثلاث دورات	52	23,213	9,093
مؤسسات الأعلام	دورة واحدة	20	9,103	15,773
	دورتان	30	12,073	9,893
	ثلاث دورات	52	20,563	8,773
الدرجة الكلية	دورة واحدة	20	15,277	14,079
	دورتان	30	19,149	13,303
	ثلاث دورات	52	24,98	13,799

والجدول (١٤) بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أداتا الدراسة وتأسيساً على ذلك اعتمد الباحثان تحليل التباين الآحادي لمعرفة دلالة الفروق على وفق متغير الدورات وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (١٥).

جدول (١٥)

تحليل التباين الآحادي لإيجاد الفروق على وفق متغير الدورات التدريبية

اقتصاد المدرسة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	3,062.13	2	1,531.06	4.992	0,009	دالة لصالح ثلاث دورات
داخل المجموعات	30,361.14	99	306.678			
المجموع	33,423.27	101				
المشاركة المجتمعية في التعليم	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	2,273.10	2	1,136.55	2,007	0,14	غير دالة
داخل المجموعات	56,072.16	99	566,385			
المجموع	58,345.26	101				
الاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	1,625.90	2	812,951	6,241	0,003	دالة لصالح ثلاث دورات
داخل المجموعات	12,895.31	99	130,256			
المجموع	14,521.22	101				
المؤسسات ذات الصلة بالمدارس	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية

بين المجموعات	2,767.65	2	1,383.83	10,033	0	دالة لصالح ثلاث دورات
داخل المجموعات	13,655.34	99	137,933			
المجموع	16,422.99	101				
مؤسسات الاعلام	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	2,493.36	2	1,246,68	8,469	0	دالة لصالح ثلاث دورات
داخل المجموعات	14,572.70	99	147,199			
المجموع	17,066.06	101				
الدرجة الكلية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	480,288	2	240,144	1,052	0,353	غير دالة
داخل المجموعات	22,594.07	99	228,223			
المجموع	23,074.36	101				

تم استعمال تحليل التباين الآحادي لمعرفة ما إذ كانت الفروق ذوات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات عينة الدراسة على وفق متغير الدورات التدريبية ظهر ان القيمة الفائية المحسوبة لمجالات اقتصاد المدرسة والاستثمار الأمثل لمنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات ذات الصلة بالمدارس أقل من مستوى الدلالة البالغة (0,05) أي انها دالة لصالح مدراء المدارس الذين دخلوا ثلاث دورات تدريبية وهذا يعود الى أهمية الدورات التدريبية في الحياة العملية لإدارات المدارس الاعدادية وكيفية توظيفها في مجال مهامهم الإدارية.

اما مجال المشاركة المجتمعية ظهر انه أكبر من مستوى الدلالة والبالغة (0,05) أي أنها غير دالة احصائياً.

الاستنتاجات

١- إن إدارات المدارس الإعدادية في ظل تحديات الوضع الراهن غير قادرة على تطوير مجالها المعرفي والمهني مالم تتوجه نحو التعاون المجتمعي ولا سيما مع المجتمع المحلي اولاً والقطاع الخاص ثانياً.

٢- ان الأنظمة والقوانين المعمول بها في وزارة التربية العراقية ساهمت وبشكل اخر في الحد من الانفتاح على القطاعات الخاصة وهذا خلاف توجه النظريات الحديثة التي أكدت على الانفتاح المجتمعي الخاص.

٣- ان ضعف التوجه نحو اقتصاد المدارس عن طريق الاستثمار سيبقي إدارات المدارس دائماً بحاجة الى التمويل والأنفاق الحكومي وهذا الأمر مرتبط بقدرة البلاد ومدى امكانياتها المالية، ولذلك فأن مستوى التطور سيكون محدوداً ومعدم أن لم يتراجع حتماً.

٤- إن حاجز الخوف والقلق من تطبيقات هذه التجربة قد تكون قائمة بسبب عدم امتلاك إدارات المدارس الخبرة اللازمة في ذلك، مما ينعكس على تحفظ المجتمع المحلي في إبداء سبل التعاون وتفعيل مبدأ الشراكة بينها.

٥- يحمل الانفتاح على أعضاء المجتمع المحلي ومؤسساته بين طياته الكثير من المخاطر بصفته تجربة جديدة لكن في الوقت ذاته يوفر فرصاً جديدة أيضاً، إذ استطاعت المؤسسات التربوية ان تطور من وضعها الحالي وترفع من مستوى أدائها وان تستثمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة صحيحة وهذا ما تطمح اليه التربية المعاصرة.

التوصيات

١- توصي الدراسة بإن وزارة التربية يلزم أن تحث إدارات المدارس الإعدادية البحث عن فرص التمويل الذاتي عن طريق توظيف إمكاناتها وقدراتها لتقديم خدمات موجهة للمجتمع المحلي فضلاً عن تغطية أنشطتها المدرسية ومنحها فسحة من الحرية عند التطبيق.

٢- تشجيع إدارات المدارس الإعدادية على الاستعانة بالقدرات والكفايات المتوافرة في المجتمعات المحلية وحدود توظيفها في أنشطتها المختلفة.

٣- على وزارة التربية تعديل القوانين والأنظمة التي تحد من المشاركات المجتمعية في الانفاق على التعليم وتحمل جانب من تكاليفها عن طريق الضرائب التي تدفعها الشركات والتجار والموظفون الى القطاع العام وتحويل قسم منها الى القطاع التربوي.

٤- تأكيد وزارة التربية على وضع الخطط الستراتيجية ذات الأهداف الزمنية بهدف التوجه نحو اقتصاد المدارس وتفعيل الشراكة المجتمعية معها.

٥- الإفادة من تجارب التحديث في هذا المجال عن طريق تفعيل سبل التعاون مع المؤسسات والهيئات ذات التجربة والخبرة على المستويين المعرفي والمهني.

٦- اعتماد وزارة التربية العراقية مجال الشراكة بين المؤسسات التربوية التابعة لها وأعضاء المجتمع المحلي مجالاً رئيساً من مجالات خططها الحالية ورؤيتها الاستشرافية والتشغيلية، ويكون أحد أهم عناصر العملية التقييمية لجميع قطاعات التربية.

٧- إلزام المديرية العامة لإعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي بإعداد برامج تدريبية لتنمية القدرة على تنمية الشراكة المنتجة بين المؤسسات التربوية (المدارس) وبين أعضاء المجتمع المحلي.

٨- ضرورة أشراك مؤسسات المجتمع المدني في أنضاج برنامج الشراكة ما بين إدارات المدارس والمجتمع المحلي في تعزيز المشاريع المشتركة بينها والتي نوهنا عنها.

المقترحات

١- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية تبين مدى توجهات إدارات المدارس نحو الاستثمار التربوي

٢- أجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية من وجهة نظر أولياء الأمور.

٣- إجراء دراسة عن إمكانية توظيف جهود مؤسسات المجتمع المحلي في تعزيز ونجاح تجربة الاقتصاد المدرسي.

ملحق (١)

مقترحات مشاريع الشراكة بين إدارات المدارس والمجتمع المحلي

ت	اسم المشروع المقترح	تخصيص المكان	التوصيف الزمني للمشروع	القدرة الاستيعابية
١	بناء محلات وأسواق ذات صلة مباشرة بالميدان التربوي والتعليمي مكاتب طباعة، واستنساخ وقرطاسية فضلاً عن بيع وشراء الكتب الثقافية والعلمية	الفضاءات الأمامية للمدارس الإعدادية	دائم	منفتحة
٢	دورات التدريب الرياضي وبناء الأجسام واللياقة البدنية بالتعاون مع كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة	القاعات الداخلية والساحات	العطلة الصيفية ثلاث أشهر	تنظم بدورات محدودة واعمار منتظمة

٣	اعمال حرفية، والخياطة، وتعليم السياقة، والطباعة، والتضميد، وزرق الأبر ، وتعليم الحلاقة، وهذه الدورات لكلا الجنسين.	تخصيص قاعات لهذه الأغراض	تنظم مساءً بعد انتهاء الدوام الرسمي	دورات متعددة وبأعمار مختلفة
٤	دورات التقوية في الدروس التخصصية ولكافة المراحل، فضلاً عن تعلم اللغات الأجنبية	حسب تحديد إدارة المدرسة	تنظم على مدار الأسبوع	منفتحة
٥	أنشطة وفعاليات علمية وترفيهية	حسب تخصيص إدارة المدرسة	تنظم بالتوافق مع المناسبات التي تقام من اجلها	منفتحة

المصادر

١- احمد، علي الحاج، ٢٠١٢، اقتصاديات المدرسة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

٢- الأغا، إحسان، والأستاذ، محمود،١٩٩٩، مقدمة في تصميم البحث التربوي، مجلة التربية، جامعة الأقصى، غزة.

٣- بكار، عبد الكريم، ١٩٩٩، حول التربية والتعليم، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض.

٤- الحبشي، صفاء محمد،٢٠٠٩، نحو مساهمة مجتمعية في العملية التعليمية، مجلة المعرفة، وزارة التربية والتعليم، الرياض.

٥- الحمدان، جاسم محمد، ٢٠٠٧، المشاركة المجتمعية في تحويل المشروعات التعليمية للمدارس الثانوية بدولة الكويت، الواقع والمأمول، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، مجلة النشر العلمي، العدد ١٢٥.

٦- الخطيب، احمد،٢٠٠٦، المدرسة المجتمعية وتعليم المستقبل، دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان.

٧- الراشد، عبد الله، ٢٠٠٥، في اقتصاديات التعلم، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

٨- رشنج، سنج،١٩٨٢، تجربة هندية للتعلم مع الكسب، مجلة التربية الجديدة، العدد ٤.

٩- روزلين، جليس، وكولين لولتيس،١٩٨٦، العمل المنتج في المدرسة، دراسة تقييمية دولية، مجلة المستقبليات، المجلد ١٦، العدد ٢.

١٠- سالم، رائدة، خليل ،٢٠٠٦، المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

١١- سليمان، رشيد سليمان، ٢٠٠٤، البعد الستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة.

١٢- العذارى، عدنان، والدعمي، هدى ،٢٠١٠، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير، عمان، الأردن.

١٣- القمي، عبد الله راجح،٢٠٠٧، إدارة سياسات تشجيع القطاع الخاص في مجلة التعليم في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.

١٤- كافي، مصطفى ،٢٠٠٩، التعليم الإلكتروني والاقتصاد المعرفي، دار سلاف، دمشق.

١٥- مالكوم، أوديستياه، ١٩٨٣، التربية والعمل المنتج في بلاد الهند (نتعلم ونعمل) مختارات من مجلة مستقبليات، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية.

١٦- منظور، ١٩٨٧، التعليم والعمل عنصران لخطة اليونسكو، مجلة مستقبل التربية، العدد الأول.

١٧- وزارة التربية والتعليم القطرية، ٢٠٠٢، نحو شراكة فاعلة للقطاع الخاص في مجال التعليم في دولة الخليج العربية، بحث مقدم الى ندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل في الفترة ٦-٢٠٠٢/٥/٨ الدوحة.

18-`www.alecso.org.

19-Tarawneh,k,Sawaqed,s.(1996),Survey levwl of The Relationship between the school and the local communities as perceived by school principols in karak province,Abhath al-yarmok humanities and social science.12(4),87-119.

20-David.G.2010.the learning challenge of the knowledge economy .sense publishers.

21-Mernnda, Daniel, partnership 2000,Abecade of Growth and change ,the national Association of partners in education.